غـرفــة أبوظبي
ABU DHABI CHAMBER

الآثار الاقتصادية لـ «كوفيد 19»
التحديات وآفاق المستقبل

مـايـو 2020

المحتويات

المقدمة 3

الآثار الاقتصادية لـ«كوفيد - 19» 4

- الآثار الاقتصادية لـ «كوفيد- 19» على الاقتصاد العالمي 5
- الآثار الاقتصادية لـ «كوفيد- 19» على الاقتصاد الصيني 6
- الآثار الاقتصادية لـ «كوفيد- 19» على أسواق النفط 8

جهود دولة الإمارات لمعالجة الآثار الاقتصادية لـ«كوفيد- 19» 9

القرارات العالمية لمعالجة الآثار الاقتصادية لـ «كوفيد- 19» 13

مسارات وتوقعات المستقبل 15

«كوفيد- 19» يولّد فرص عمل وينعش أنشطة اقتصادية 18

توقعات اقتصاد دولة الإمارات بعد نهاية الأزمة 22

جهود غرفة أبوظبي لمساندة قطاع الأعمال 23

1. مقدمــة

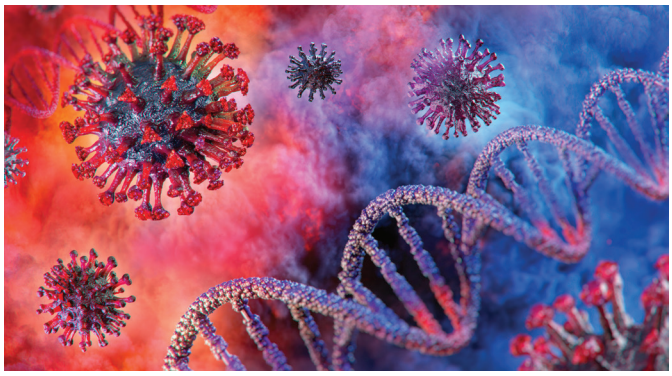

من الصعوبة حصر الأضرار الاقتصادية العالمية جرّاء انتشار فيروس «كوفيد – 19»، ولكن يمكن التأكيد على أنها خسائر غير مسبوقة، ونطاقها يشمل بقاع المعمورة كافة. فقد انتشر الفيروس في أغلب الدول حتى الآن، ولم يفلت منها إلا بعض الدول النامية الحارّة، والتي لا يمكن الجزم بخلوها من الفيروس، لضعف الإمكانات من حيث الكشف والتشخيص والمتابعة، علاوة على قلة الاهتمام الإعلامي الدولي بأحوالها.

ليس بالضرورة أن يتسبب الفيروس الجديد بأزمة مالية مفاجئة، مثل أزمة عامي 2007 و2008. فالنظام المصرفي هذه المرة ليس مصدراً للمشكلة.

الفيروس أعاد صياغة حركة القطاعات الاقتصادية في كل العالم بل قد يعيد ترتيب الدول، فالصين التي تمثل لوحدها أكثر من 20% من اقتصاد العالم هي الأكثر تضررا من الركود وتراجع حركة التجارة والصادرات.

يتوقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) عجزا في الدخل العالمي بقيمة 2 تريليون دولار نتيجة انتشار فيروس «كوفيد – 19» وآثاره المتوالية على أسواق النفط والأسواق المالية.

أعلن المصرف المركزي الأوروبي، والحكومة الألمانية والأمريكية وأغلب دول العالم إطلاق برامج بمبالغ ضخمة لشراء قروض عامة وخاصة، وسداد الالتزامات بل ودفع مبالغ نقدية للأفراد في خطوة يرجى من خلالها الحدّ من التداعيات الاقتصادية لجائحة فيروس «كوفيد – 19» المستجدّ.

اتفق خبراء مال واقتصاد على أهمية خطوات الدعم التي أعلنتها بنوك الدولة، وخطة الدعم التي وضعها مصرف الإمارات المركزي وجهود حكومة أبوظبي لمعالجة آثار القرار على قطاع الأعمال و بقية فئات المجتمع لتعزيز النمو الاقتصادي، ولدعم عملاء البنوك من الأفراد والشركات في هذه المرحلة، التي يواجه فيها اقتصاد الإمارات والاقتصاد العالمي بصفة عامة التداعيات الصعبة والمتسارعة لانتشار فيروس «كوفيد – 19» المستجد، الذي خسر معه أفراد عملهم ومصدر رزقهم، وتعرضت شركات لإغلاق كلي أو جزئي لأعمالها.

هذه الدراسة تقدم ملامح عامة للآثار الاقتصادية الناتجة عن انتشار هذا الوباء على مستوى العالم، وعلى الصين بحكم أنها موقع بداية الانتشار حسب المعلومات المتاحة والصين لاعب أساسي في الاقتصاد العالمي، ثم تستعرض الدراسة بعض آثار هذا الوباء على دولة الإمارات، وجهود حكومة أبوظبي لمعالجة آثار القرار على قطاع الأعمال و بقية فئات المجتمع، وتستعرض ملامح الاقتصاد و الأنشطة الاقتصادية في المرحلة القادمة، ثم تختتم بتوجهات غرفة أبوظبي للمساهمة في التحول الرقمي لقطاع الأعمال مع المساهمة في جهد تفعيل قرارات الدولة.

2. الآثار الاقتصادية لـ«كوفيد – 19»

البنك الآسيوي للتنمية يتوقع أن يؤدي تفشي فيروس «كوفيد – 19» إلى أن يتقلص النمو الاقتصادي في دول آسيا النامية وفي أنحاء العالم لهذا العام 2020. وأضاف البنك الذي مقره مانيلا إن انتشار الفيروس قد يقلص الناتج الإجمالي العالمي بين 0.1 و0.4%، بخسائر مالية من المتوقع أن تصل لما بين 77 و347 مليار دولار. وأوضح البنك في تحليل تضمن أفضل وأسوأ التصورات المحتملة إن النمو الاقتصادي قد يتقلص بين 0.3 و1.7% في الصين وبين 0.2 و0.5% في آسيا النامية عدا الصين.

وأشار البنك الآسيوي للتنمية إلى أن انتشار فيروس «كوفيد – 19» قد يقود إلى تراجعات حادة في الطلب المحلي والسياحة ورحلات الأعمال والتجارة وروابط الإنتاج فضلا عن تعطيل الإمدادات، مما سيضر بالنمو في آسيا. بدد الانتشار العالمي لفيروس «كوفيد – 19» الجديد مسار النمو الاقتصادي المتوقع وسيقلص نمو الناتج العالمي في 2020 إلى أدنى وتيرة له منذ الأزمة المالية، حسبما ذكر صندوق النقد الدولي.

قام بعض المستثمرين الأجانب، بسحب نحو 83 مليار دولار من الدول الناشئة منذ بدء الأزمة، في أكبر عملية تدفق الأموال للخارج في تاريخ المنطقة، وفقاً لمعهد التمويل الدولي.

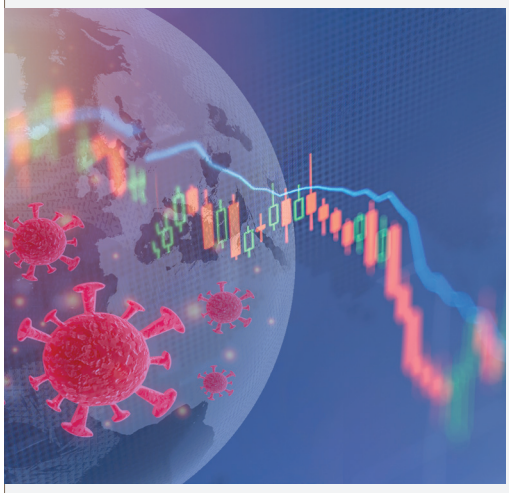

- الآثار الاقتصادية لـ«كوفيد - 19» على الاقتصاد العالمي
- الآثار الاقتصادية لـ«كوفيد - 19» على الاقتصاد الصيني
- آثار فيروس «كوفيد - 19» على أسواق النفط
- الآثار الاقتصادية لـ«كوفيد - 19» على اقتصاد دولة الإمارات
- قرارات معالجة آثار فيروس «كوفيد - 19» على اقتصاد أبوظبي
- مسارات وتوقعات المستقبل
- جهود الغرفة الرقمية لقطاع الأعمال في أبوظبي

ضرب الوباء بقوة مناعة نظام الاقتصاد العالمي وطريقة إدارته، وخفض معهد التمويل الدولي تقديراته لنمو الاقتصاد العالمي عند منتصف مارس 2020 للمرة الثانية في أقل من أسبوعين ، وقال «لقد خفضنا توقعاتنا لنمو الاقتصاد العالمي إلى 1.6%، ولكن المستجدات التي شهدتها الساحة العالمية من تفشٍّ للفيروس وحالة الهلع بالأسواق تجعلنا نخفض من توقعاتنا للنمو العالمي مرة أخرى وهذه المرة إلى أقل من 0.4%»، والقطاعات الأكثر تضرراً بتداعيات «كوفيد – 19» هي قطاعات الطيران والنفط والغاز والسياحة والترفيه والمطاعم وتجارة التجزئة.

الآثار الاقتصادية لـ «كوفيد – 19» على الاقتصاد العالمي :

أمثلة على آثار انتشار وباء «كوفيد – 19» على الاقتصاد العالمي

BOEING

قيمة شركة بوينغ في فبراير 2020 كان **200** مليار دولار أمريكي لتصل قيمة الشركة في منتصف مارس 2020 إلى **70** مليار دولار أمريكي، بمعنى أن الشركة فقدت 65 % من قيمتها.

التقرير الشهري لوزارة العمل الأمريكية: الاقتصاد الأمريكي يفقد اكثر من **30** مليون وظيفة في شهر أبريل [1]، ليصل معدل البطالة إلى 14.7 بالمئة.

IATA

قدرت الهيئة الدولية للنقل الجوي (إياتا) الخسارة في عائدات قطاع الطيران المدني إلي **314** مليار دولار أمريكي[2]، بسبب انتشار كوفيد 19 بشكل أوسع. وقالت إياتا إن قيمة الخسارة المتوقعة تمثل انخفاضاً نسبته **55** بالمئة في إيرادات خدمات الركاب مقارنة بإيرادات العام السابق.

وزادت وتيرة إلغاء الرحلات الجوية بنسبة قاربت 85 بالمئة ببعض الشركات مثل الخطوط الجوية النيوزيلندية، وبدأت شركات الطيران في تسريح فوري للعمالة، وسط حالة الرعب التي ينشرها «كوفيد – 19»، دفعت لإلغاء الفعاليات الترفيهية والاقتصادية حول العالم.
وبدأت الآثار السلبية على الشركات في الظهور، وقرر عدد من الشركات تجميد التوظيف وتقديم إجازات طوعية غير مدفوعة الأجر.

قد يتسبب «كوفيد – 19» بفقدان **50** مليون وظيفة في قطاع السياحة والسفر.

يتوقع للشركات في الولايات المتحدة أن تخسر **4** تريليونات دولار، أو ما يعادل ثلث خسائر الشركات العالمية، بسبب الأضرار الاقتصادية الناجمة عن تفشي فيروس «كوفيد – 19»، كما يتوقع أن تصل خسائر الشركات العالمية إلى **12** تريليون دولار بسبب الوباء.

أرامكو السعودية
saudi aramco

خسرت شركة أرامكو السعودية، أكثر من **320** مليار دولار من قيمتها.

196 مليار دولار خسائر شركات الطاقة الأمريكية حتى 24 مارس 2020. أشارت وكالة "بلومبيرغ" [3] إلى انخفاض أسهم شركات الطاقة المدرجة في البورصة الأمريكية بنسبة 24٪ كأكبر انخفاض أسبوعي (14 مارس 2020) منذ أكتوبر 2008.

1 www.cnbcarabia.com/news/view/67326/%
2 www.albayan.ae/economy/the-world-today/2020-04-14-1.3830682
3 https://iktisatnc.com/%D8%AE%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D8%B1

الآثار الاقتصادية لـ «كوفيد – 19» على الاقتصاد الصيني

أمثلة على آثار انتشار وباء «كوفيد – 19» على الاقتصاد العالمي

هناك تبعات سلبية وخسائر ضخمة لحقت فعلاً باقتصادات العالم نتيجة ضعف الإنتاج وخاصة في الصين «مصنع العالم». الصين تمثل 40% من مدخلات إنتاج الصناعة وأحد أهم أسواقه الاستهلاكية وتمثلت أهم مؤشرات آثار وباء كارونا على الاقتصاد الصيني في النقاط التالية:

قال بنك التنمية الأسيوي[1] يتوقع أن تصل خسائر الصين إلى حوالي **237** مليار دولار، بواقع 1.7 % من إجمالي الناتج المحلي للبلاد.

مبيعات السيارات في الصين تراجعت بنسبة **79%** مقارنة بالعام الماضي وهو أكبر انخفاض شهري على الإطلاق حيث تم بيع 310.000 مركبة فقط خلال شهر مارس 2020.

تراجعت مبيعات السيارات الكهربائية بنسبة **75٪**، على الرغم من أن الحكومة تروج لاعتمادها.

قالت هيئة تنظيم الطيران الصينية إن الصناعة سجلت أسوأ أداء مالي لها على الإطلاق في فبراير حيث انخفضت حركة الركاب بنسبة **85 ٪** عن العام السابق لتصل **8.3** مليون شخص.

انخفضت الحركة التجارية بنسبة **21%**.

الخطوط الجوية الصينية[2] تعلن عن خسائر إجمالية بقيمة **33.62** مليار يوان **4.8** مليار دولار في الربع الأول بسبب كورونا وتراجع الطلب على السفر.

تراجع نشاط قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات بشكل حاد في شهر فبراير. وبينما هبوط النشاط في قطاع الصناعة التحويلية أيضا وصل إلى أدنى مستواه في بداية الأزمة المالية العالمية، يبدو أن تراجع الخدمات أكبر حالياً – وذلك بسبب التأثير الكبير الناجم عن التباعد الاجتماعي.

1 www.emaratalyoum.com/business/arab-and-inter/2020-03-06-1.1316542
2 www.albayan.ae/economy/the-world-today/2020-04-15-1.3831586

تراجعت أنشطة الصناعة التحويلية والخدمات بشكل كبير. ويبدو أن قطاع الخدمات أشد تضرراً بكثير من قطاع الصناعات التحويلية.

مؤشر مديري المشتريات في قطاع الصناعة التحويلية، معدل موسمياً. 50+ = توسع

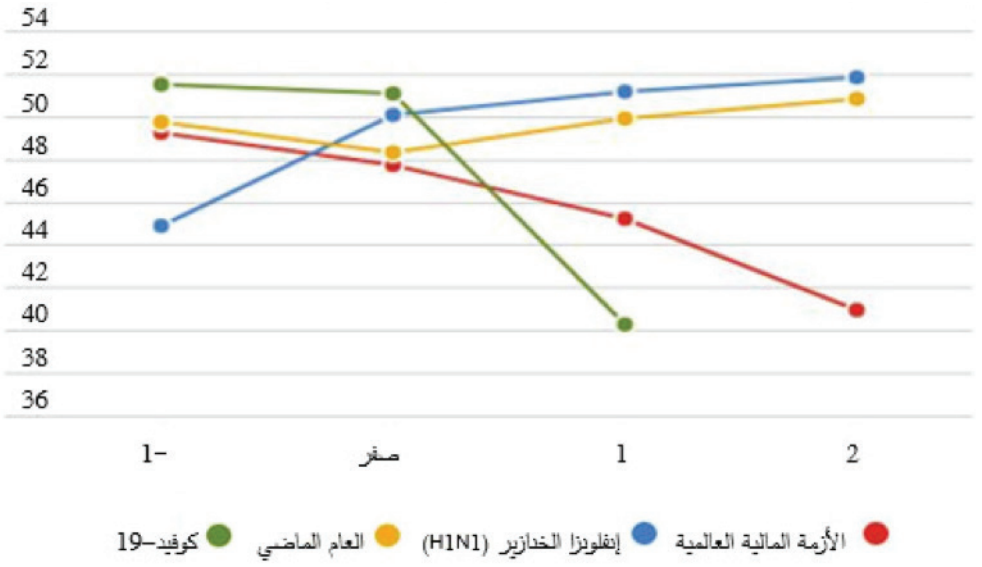

مؤشر مديري المشتريات في قطاع الخدمات، معدل موسمياً. 50+ = توسع

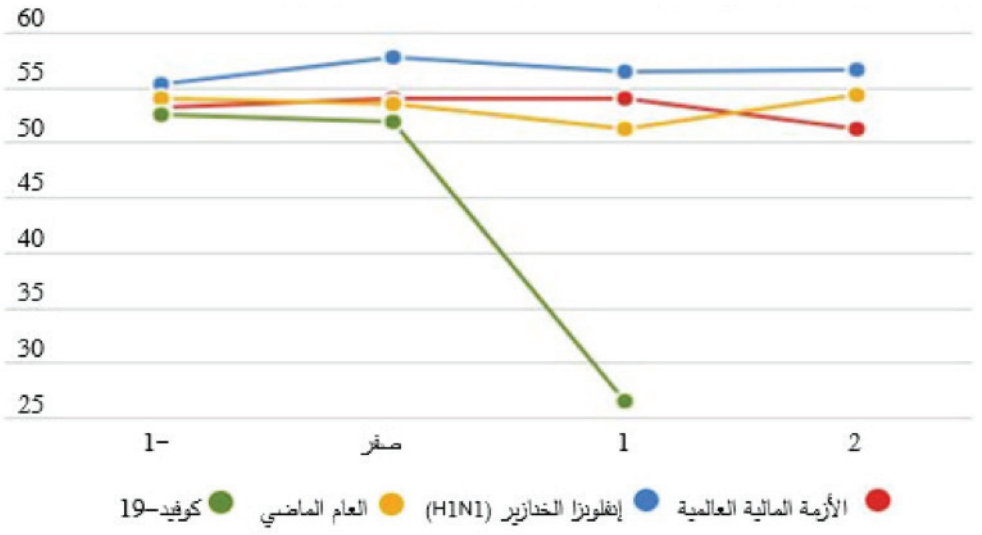

المصادر : مؤسسة Haver Analutics ، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي

ملحوظة : يبين المحور السيني الأشهر التي انقضت منذ وقوع الحدث المشار إليه، و t = صفر تعبر عن التأثير الأولى، وتواريخ البدايات المحددة حسب الحدث هي: كوفيد-19 = مرض فيروس «كوفيد – 19» 2019 (يناير 2020)، و H1N1 = السلالة الفرعية A من فيروس إنفلونزا الخنازير (أبريل 2009) ، والأزمة المالية العالمية (سبتمبر 2008) ، والسنة الماضية = يناير 2019 .

الآثار الاقتصادية لـ «كوفيد – 19» على أسواق النفط

جاء الانخفاض الكبير في أسعار النفط نتيجة انخفاض الطلب الناتج عن آثار انتشار فيروس «كوفيد – 19» في العالم وعدم الاتفاق بين المنتجين على تخفيض الإنتاج، غير أن المتتبع لمسار أسعار النفط عالميا يلاحظ عدم الاستقرار صعودا وهبوطاً لأسباب متباينة منها العرض والطلب والأسباب الأمنية والتقنية.

أسعار النفط خلال أربعة عقود مع أهم المؤثرات:

الشكل أعلاه يوضح مسار أسعار النفط خلال الأربعة عقود الماضية لأسباب مختلفة بينها أسباب اقتصادية وسياسية وأمنية.

سعر البرميل $	التاريخ	أسباب تغير الأسعار
28	2020	فيروس «كوفيد – 19»
63	2018	وفرة المعروض
30	2017	وفرة المعروض
57	2014	زيادة الإنتاج و منافسة النفط الصخري
100	2011	التطورات السياسية العالمية
77	2008	الركود الاقتصادي العالمي والذي كان بسبب أزمة الرهن العقاري في شهر أكتوبر
147	2008	زيادة الطلب
27	2000	زيادة الإنتاج
11	1997	وفرة المعروض و أزمة اقتصاد آسيا
23	1990	غزو الكويت
14	1986	ضعف الطلب العالمي
35	1980	الحرب العراقية الإيرانية
12	1973	الحظر العربي أثناء حرب أكتوبر

3. جهود دولة الإمارات لمعالجة الآثار الاقتصادية لـ «كوفيد – 19»

بحكم ارتباط اقتصاد الدولة مع بقية دول العالم فلابد من أن ينتقل الأثر السلبي لانتشار فيروس «كوفيد – 19» وستواجه الشركات المحلية أزمة غير مسبوقة جزء منها يعود بشكل أساسي للتأثيرات الاقتصادية الناجمة عن انتشار فيروس «كوفيد – 19» المستجد COVID19، كما تتأثر الشركات أيضاً من الإجراءات الاحترازية التي تتخذها الحكومات حول العالم بمنع السفر وقفل الحدود وما لهذا من تأثيرات قوية على الاقتصاد العالمي والإقليمي والمحلي.

في مواجهة ذلك بادرت الحكومة على المستوى الاتحادي والمحلي بمجموعة مبادرات غير مسبوقة لدرء الآثار السلبية يمكن استعراض أهم ملامح هذه المبادرات فيما يلي:

أولاً : مصرف الإمارات المركزي يخصص 256 مليار لمواجهة فيروس «كوفيد - 19»

- أطلق مصرف الإمارات المركزي بشكل فوري خطة دعم اقتصادية شاملة بتكلفة **100 مليار درهم** موجّهة للعملاء الأفراد والشركات المتأثرين بوباء كوفيد–19 بشكل فوري. (14 مارس 2020)
- مصرف الإمارات المركزي يرفع حجم خطة الدعم الشاملة إلى **256 مليار درهم** (5 أبريل 2020)
- التأكيد على تجاوز احتياطي المصرف المركزي من العملات الأجنبية **405 مليار** كما في 10 مارس 2020. مشيراً إلى أن هذه الاحتياطيات الوفيرة ستكون كافية لتمكين المصرف المركزي من الحفاظ على استقرار العملة الوطنية وتحقيق هدفه في ضمان الاستقرار النقدي والمالي في الدولة.
- تتألف خطة الدعم المالي الموجّهة من اعتماد مالي يصل إلى **50 مليار درهم**، خُصص من أموال المصرف المركزي لمنح قروض وسلف بتكلفة صفرية للبنوك العاملة بالدولة مغطاة بضمان،
- بالإضافة إلى **50 مليار درهم** يتم تحريرها من رؤوس الأموال الوقائية الإضافية للبنوك.
- الغرض من الخطة هو تسهيل توفير إعفاء مؤقت من دفعات أصل الدين والفوائد على القروض القائمة لكافة شركات القطاع الخاص والعملاء الأفراد المتأثرين في الدولة.
- توجيه المصرف المركزي بأنه» يتوجب على البنوك المشاركة في هذه الخطة الموجّهة لاستخدام التمويل في منح إعفاء مؤقت لعملائها من شركات القطاع الخاص وعملائها الأفراد، لمدة 6 أشهر.

ثانياً: مجلس الوزراء يعتمد حزمة تسهيلات لقطاع التجزئة والفنادق والمصانع مشتركي الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء

- ضمن الإجراءات الحكومية للوقاية من أي تداعيات سلبية للفيروس على مختلف القطاعات، اعتمد مجلس الوزراء في 25 مارس 2020 حزمة من القرارات لدعم مشتركي الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء من قطاع التجزئة والفنادق والمصانع، ومن خلال مجموعة من التسهيلات التي سيتم تقديمها لهذه القطاعات من خلال الهيئة.

- تخفيض فواتير استهلاك الكهرباء والماء بنسبة 20% لمراكز التسوق والمحلات التجارية والفنادق والشقق الفندقية والمصانع المسجلة في الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء لمدة 3 أشهر ابتداء من فاتورة شهر أبريل 2020 بتكلفة تقديرية إجمالية تصل إلى **86 مليون درهم**.

- تأجيل تحصيل أقساط رسوم التوصيل لمراكز التسوق والمحلات التجارية والفنادق والشقق الفندقية والمصانع لمدة 6 أشهر ابتداء من قسط شهر أبريل، وتجميد غرامات إعادة الخدمة والتي تتراوح بين 3000 إلى 5000 درهم لمدة 3 أشهر ابتداء من أبريل 2020، بالإضافة إلى إلغاء الرسوم الإدارية والبالغة 20% من طلبات توصيل الكهرباء والماء لمدة 3 أشهر ابتداء من أبريل 2020.

- اعتماد حزمة مبادرات في الحكومة الاتحادية لدعم استمرارية الأعمال وتوفير تحفيز إضافي للاقتصاد الوطني بقيمة **16 مليار درهم**، لتكمل الحزم الاقتصادية التي تم الإعلان عنها مؤخراً من إمارة أبوظبي ودبي والمصرف المركزي، ويصل الإجمالي **126.5 مليار درهم** في الدولة.

ثالثاً : مبادرات أبوظبي الجديدة ضمن برنامج غداً21

دعماً للمحافظة على مكتسبات أبوظبي الاقتصادية ودعم القطاع الخاص مع إعطاء الأولوية للشركات الناشئة، شملت مبادرات أبوظبي الجديدة ضمن برنامج غداً 21 البرامج التالية:

1. تخصيص **5 مليارات درهم** لدعم الكهرباء والمياه للمواطنين والقطاعات التجارية والصناعية.
2. دعم رسوم توصيل الكهرباء للشركات الناشئة حتى نهاية العام.
3. إعفاء جميع الأنشطة التجارية والصناعية من رسوم التسجيل العقاري لهذا العام.
4. إعفاء جميع الأنشطة التجارية والصناعية من رسوم توثيق لهذا العام.
5. تخصيص **3 مليارات درهم** لبرنامج الضمانات الائتمانية لتحفيز تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة عن طريق البنوك المحلية، والذي يدار من قبل مكتب أبوظبي للاستثمار، بهدف تعزيز قدرة هذه الشركات على اجتياز بيئة السوق الحالية.
6. تخصيص **1 مليار درهم** لتأسيس صندوق صانع السوق، لتوفير السيولة وإيجاد توازن مستمر بين العرض والطلب على الأسهم.
7. دفع جميع الالتزامات الحكومية المتفق عليها والفواتير للشركات خلال 15 يوم عمل.
8. توقيف العمل بكفالات العطاء لتخفيف الأعباء المالية على الشركات وإعفاء الشركات الناشئة من كفالة حسن التنفيذ للمشاريع التي قيمتها تصل إلى **50 مليون درهم**.
9. خفض رسوم تأجير الأراضي الصناعية بنسبة 25% للعقود الجديدة.
10. إلغاء رسوم التسجيل العقاري لهذا العام.
11. إعفاء كافة المركبات من رسوم بوابات التعرفة المرورية حتى نهاية العام.
12. إلغاء جميع الرسوم السياحية والبلدية لقطاعي السياحة والترفيه لهذا العام.
13. توفير استرداد نقدي حتى 20% من القيمة الإيجارية لقطاعي المطاعم والسياحة والترفيه.
14. تشكيل لجنة برئاسة دائرة المالية وعضوية ادائرة التنمية الاقتصادية والبنوك المحلية لمتابعة برامج الاقتراض للشركات المحلية في أبوظبي في ظل الظروف الراهنة.

كما شملت مبادرات أبوظبي التوجيهات التالية:

- استمرار جميع المشاريع الرأسمالية حسب الخطط المعتمدة وعدم إلغاء أو تأجيل أي مشروع في إطار الأجندة التنموية لأبوظبي.
- أخذ تدابير إضافية للحفاظ على المكتسبات الاقتصادية في الإمارة.
- إعطاء الأولوية للشركات الناشئة في ضوء التحديات الحالية.
- العمل على خطط جديدة لتحفيز القطاعات الاستثمارية الاستراتيجية.
- أن تستمر أجهزة الحكومة في تطوير وتسهيل القوانين والتشريعات الاستثمارية لتكون أكثر مرونة وملائمة لاستمرارية العجلة الاقتصادية.

رابعاً: البنوك

البنوك في الدولة

بنوك الدولة وتحركها معاً أمر مشجع، ويبرز الهدف الواضح لها، وهو تخفيف الضغوط الموجودة اليوم على قطاعات الأعمال، سواء الشركات الكبيرة والمتوسطة وحتى الأفراد الذين يواجهون بدورهم تحديات نتيجة توقف أعمال بعض القطاعات، ومنح البعض إجازات غير مدفوعة الراتب أو حتى الذين خسروا عملهم، وبالتالي ما يبرز أهمية توفير الدعم لهم.

وقيام البنوك والحكومة بدعم هذه الفئات بما فيه من تضحية بالأرباح، إنما يصب في صالح منظومة النمو الاقتصادي على المدى الطويل. وأكد أن هذه الخطوات ممتازة وسترفع الضغوط عن الاقتصاد، وستثبت أن البنوك شريك حقيقي للعملاء في السراء والضراء وليس فقط في السراء.

بنوك أبوظبي

أعلنت بنوك أبوظبي الرائدة (بنك أبوظبي الأول ومصرف أبوظبي الإسلامي وبنك أبوظبي التجاري) بالتعاون مع دائرة المالية ودائرة التنمية الاقتصادية عن إطلاق حزمة شاملة من المبادرات لدعم مجتمع أبوظبي وقطاع الأعمال خلال هذه الفترة ذات المتغيرات الاقتصادية المتعددة.

بنوك أبوظبي تطلق حزمة مبادرات لدعم المجتمع وقطاع الأعمال خلال هذه الفترة

دائرة المالية DEPARTMENT OF FINANCE
دائرة التنمية الاقتصادية DEPARTMENT OF ECONOMIC DEVELOPMENT
مصرف أبوظبي الإسلامي ADIB
بنك أبوظبي التجاري ADCB
FAB

تماشياً مع توجيهات محمد بن زايد

17 مبادرة مالية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة

10 مبادرات للأفراد

للمتضررين من كوفيد-19

1. تأجيل سداد الأقساط المستحقة والفوائد على القروض الحالية (الشخصية، والسيارات، والتمويل العقاري) وبطاقات الائتمان عبر منح العملاء المؤهلين فترة سماح تصل إلى 3 أشهر حتى 30 يونيو 2020 من دون احتساب أي رسوم إضافية عليهم
2. التوقف عن الاستحواذ على ملكية العقارات المرهونة حتى 30 يونيو 2020 للعملاء المتعثرين
3. التوقف عن تجميد الحسابات المصرفية حتى 30 سبتمبر 2020 للعملاء الذين فقدوا وظائفهم
4. رد كامل رسوم معالجة معاملات بطاقات الائتمان التي تمت بالعملات الأجنبية والمرتبطة بإلغاء حجوزات السفر المنفّذة بعد 1 يناير 2020
5. إتاحة إمكانية سداد فواتير المياه والكهرباء على أقساط مُيسّرة بدون رسوم خدمة حتى 30 يونيو 2020

لعموم العملاء

6. تأجيل سداد الأقساط المستحقة والفوائد على القروض الجديدة (الشخصية، والسيارات، والتمويل العقاري) وبطاقات الائتمان عبر منح العملاء المؤهلين فترة سماح تصل إلى 3 أشهر حتى 30 يونيو 2020 مع خفض بنسبة 50% على الرسوم المصرفية
7. خفض معدلات الفائدة على القروض الجديدة (الشخصية، والسيارات، والتمويل العقاري)، وبطاقات الائتمان للعملاء المؤهلين وفقاً لمعدلات الفائدة المطبقة حديثاً
8. خفض رسوم السداد المبكر للقروض الحالية (الشخصية، والسيارات، والتمويل العقاري) بنسبة 50% للعملاء المؤهلين حتى 30 يونيو 2020
9. خفض مبلغ الدفعة الأولى بنسبة 5% للمتقدمين للحصول على تمويل عقاري لأول مرة
10. توفير برامج تقسيط الرسوم الدراسية دون أي فوائد أو رسوم خدمة، أو منح قرض بدون فائدة حتى 30 يونيو 2020

7 مبادرات للشركات الصغيرة والمتوسطة

للمتضررين من كوفيد-19

1. تأجيل سداد الأقساط المستحقة والفوائد على القروض الحالية عبر منح العملاء المؤهلين فترة سماح تصل إلى 3 أشهر حتى 30 يونيو 2020 ومن دون احتساب أي رسوم إضافية
2. خفض رسوم خدمة التاجر للعملاء المؤهلين ذوي قيمة استخدام أقل من 5 ملايين درهم من المدفوعات سنوياً بنسبة 50% حتى 30 يونيو 2020
3. خفض جميع الرسوم والأسعار المطبقة على الحسابات بدون رصيد بنسبة تصل إلى 50% للعملاء المؤهلين
4. خفض الحد الأدنى لمتطلبات متوسط الرصيد لجميع فئات حسابات الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى قيمة أقصاها 10,000 درهم شهرياً للعملاء المؤهلين

لعموم العملاء

5. تأجيل سداد الأقساط المستحقة والفوائد على القروض الجديدة عبر منح العملاء المؤهلين فترة سماح تصل إلى ٣ أشهر حتى 30 يونيو 2020 مع خفض بنسبة 50% على الرسوم المصرفية
6. خفض معدلات الفائدة على تسهيلات القروض الجديدة وفقاً للمعدلات المطبقة حديثاً
7. خفض الرسوم المصرفية بنسبة 50% على التسويات المبكرة للقروض الحالية حتى 30 يونيو 2020

ملاحظة 1: تتوفر هذه المبادرات حسب الطلب
ملاحظة 2: تقديم القروض الجديدة سيكون مشروطاً بآليات الموافقة على الائتمان التي تطبقها البنوك
ملاحظة 3: سيكون بإمكان البنوك وضع وتنفيذ مبادرات إضافية إذا استدعت الحاجة لذلك
ملاحظة 4: ستتم مراجعة هذه المبادرات وتحديثها وفقاً لظروف السوق

4. القرارات العالمية لمعالجة الآثار الاقتصادية لـ«كوفيد – 19»

سياسات اقتصادية لموجهة الأزمة

سيتعين على صناع السياسات تنفيذ إجراءات جوهرية موجهة على مستوى المالية العامة والسياسة النقدية، والسوق المالية، لمساعدة الأسر ومنشآت الأعمال المتضررة.

ويمكن استهداف الأسر ومنشآت الأعمال المتضررة لكي تحصل على تحويلات نقدية، ودعم على الأجور، وتخفيف ضريبي، ولمؤسسات الأعمال لكي تحافظ على سلامة أوضاعها.

ينبغي أن تظل البنوك المركزية مستعدة لتقديم سيولة وفيرة للبنوك والشركات المالية غير المصرفية، ولا سيما لتلك التي تقرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي ربما كانت أقل استعدادا لمواجهة اضطراب حاد. ويمكن أن تقدم الحكومات ضمانات ائتمانية موقتة وموجهة لتلبية احتياجات هذه الشركات إلى السيولة على المدى القصير.

البنك الدولي

THE WORLD BANK

البنك الدولي يقول إنه يوفر تمويلات عاجلة قدرها **12 مليار دولار** لمساعدة الدول النامية على تحسين الخدمات الصحية ومراقبة الأمراض وتوفير الإمدادات الطبية ورأس المال العامل للشركات، فيما خصص صندوق النقد نحو **50 مليار دولار** في شكل تمويلات لأعضائه.

ألمانيا

برلمان ألمانيا يقر خطة اقتصادية ضخمة لمكافحة تداعيات «كوفيد – 19»

تبنى البرلمان الألماني 25 مارس 2020 خطة تدابير شاملة بقيمة **1100 مليار يورو** ستسمح لأول قوة اقتصادية في أوروبا بمواجهة تبعات وباء «كوفيد – 19» المستجدّ على اقتصادها.

وشمل ذلك قروض جديدة تصل قيمتها إلى **156 مليار يورو** لدعم الشركات والموظفين ونظام الصحة، وكذلك على مئات المليارات كضمانات للقروض المصرفية الممنوحة للشركات.

تشمل الإجراءات «صندوقاً للاستقرار الاقتصادي» يقدم **400 مليار يورو** كضمانات لديون الشركات، ومئة مليار للقروض واستثمارات الأسهم في الشركات ومئة مليار لدعم مصرف الاستثمار العام.

وفي المستقبل، سيتمكن صندوق الاستقرار الاقتصادي –بفضل إمكاناته البالغة **357 مليار يورو**– من ضمان قروض بقيمة نحو **822 مليار يورو**.

ستقدم الحكومة الفدرالية للشركات الصغيرة مساعدات قدرها **50 مليار يورو**.

تتضمن الخطة أيضاً **3,5 مليار يورو** من الدعم الفوري للنظام الصحي بالإضافة إلى ٥٥ ملياراً يمكن أن تُستخدم بحرية بناء على الحاجات لمكافحة الوباء.

يمكن إن تتدخل الدولة إذا لزم الأمر، بالاستحواذ الجزئي أو الكلي على الشركات التي ستواجه تعثراً بسبب الأزمة.

أمريكا

إجمالي حزمة الدعم الاقتصادي ستبلغ **2,2 تريليون دولار**، وهو ضعفين ما تم تخصيصه لمواجهة الأزمة المالية.

سيقدّم دعماً كبيراً للشركات الصغيرة والصناعات المتضررة وتوجيه أموال بشكل مباشر إلى الأميركيين العاملين والى العائلات العاملة.

يشمل تدابير الإنعاش الاقتصادي، وتقديم مساعدات مباشرة للأميركيين تصل إلى **1200 دولار** لكل شخص بالغ.

تخصيص **300 مليار دولار** للشركات الصغيرة و**200 مليار دولار** لشركات الطيران وشركات في قطاعات أخرى.

المقترح توزيع أموال على دفعتين لدافعي الضرائب في الولايات المتحدة. توزيع **250 مليار دولار** ابتداء من 6 أبريل و**250 مليار دولار** أخرى اعتبارا من 18 مايو.

قيمة الدفعة المالية التي سيحصل عليها المواطن الأمريكي ستعتمد على دخله، كذلك قدمت الوزارة حزمة اقتراحات لدعم الشركات.

إعفاء الطلاب من القروض والفوائد لمدة 60 يوماً

تقديم **300 مليار دولار** لإقراض الشركات الصغيرة، و**150 مليار دولار** على شكل ضمانات للقروض التي ستقدم للقطاعات الاقتصادية التي تعاني من مشاكل اقتصادية بسبب «كوفيد – 19»، وتقديم **50 مليار دولار** بشكل خاص لقطاع الطيران، الذي يعتبر أكثر القطاعات تضررا من أزمة «كوفيد – 19».

اليابان

أقرت الحكومة اليابانية أكبر حزمة تحفيز اقتصادي في تاريخها على الإطلاق، بقيمة **108 تريليونات ين** (990.2 مليار دولار)، وذلك في محاولة لحماية ثالث أكبر اقتصاد في العالم من تبعات أزمة فيروس «كوفيد – 19». وتهدف التدابير بصورة رئيسة إلى دعم الأُسر والشركات الصغيرة.

(الحزمة الاقتصادية بعد الأزمة المالية العالمية عامي 2007 - 2008 بلغت قيمتها نحو **57 تريليون ين**)

5. مسارات و توقعات المستقبل

توقعات الاقتصاد العالمي بعد ظهور فيروس «كوفيد – 19»

توقعت عدد من المؤسسات الاقتصادية الدولية انخفاض نمو الناتج المحلى الإجمالي العالمي خلال الربع الأول من عام 2020 .

سيكون أكثر الاقتصاديات العالمية تأثرًا بتلك التداعيات «الاقتصاد الصيني، تليه الأسواق الناشئة في أسيا، والاقتصاد الأمريكي والأوروبي»، بينما تصبح اليابان أقل الدول تأثراً بتلك التداعيات.

1. من المتوقع أن يسبب انتشار وباء فيروس «كوفيد – 19» ركوداً شديداً للاقتصاد العالمي، واقتصادات الكثير من الدول، خلال النصف الأول من عام 2020، بانخفاض النمو العالمي إلى الصفر على مدار العام بأكمله.
2. في الربع الأول من عام 2020، من المتوقع حدوث انكماش في الاقتصاد العالمي بوتيرة أسرع مما كان عليه خلال الأزمة المالية العالمية، مع انخفاض بنحو 2 ٪ في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وثم انخفاضاً بنسبة 0.4 ٪ في الربع الثاني من عام 2020 .بالنسبة للأداء الاقتصادي في 2020 بشكل عام، من المتوقع أن ينكمش الاقتصاد الأمريكي بنسبة 0.2 ٪ ، وأن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي لمناطق أوروبا بنسبة 2.2 ٪، وأن تنمو الصين بنسبة 1 ٪ فقط.
3. ومع ذلك، من المتوقع أن يتحسن الاقتصاد بنهاية 2020 بمجرد تخفيف إجراءات التباعد الاجتماعي، وبتطبيق التحفيز النقدي والمالي مع استئناف الإنفاق التقديري، وعليه فإنه يجب على الشركات التي بإمكانها التغلب على الأزمة أن تستعد لنهاية قوية لعام 2020 وبداية عام 2021 ، مع توقعات ارتفاع النمو العالمي ليبلغ نسبة 5.3 ٪ على أساس سنوي وبمتوسط 4.4 ٪ للعام المقبل ككل.

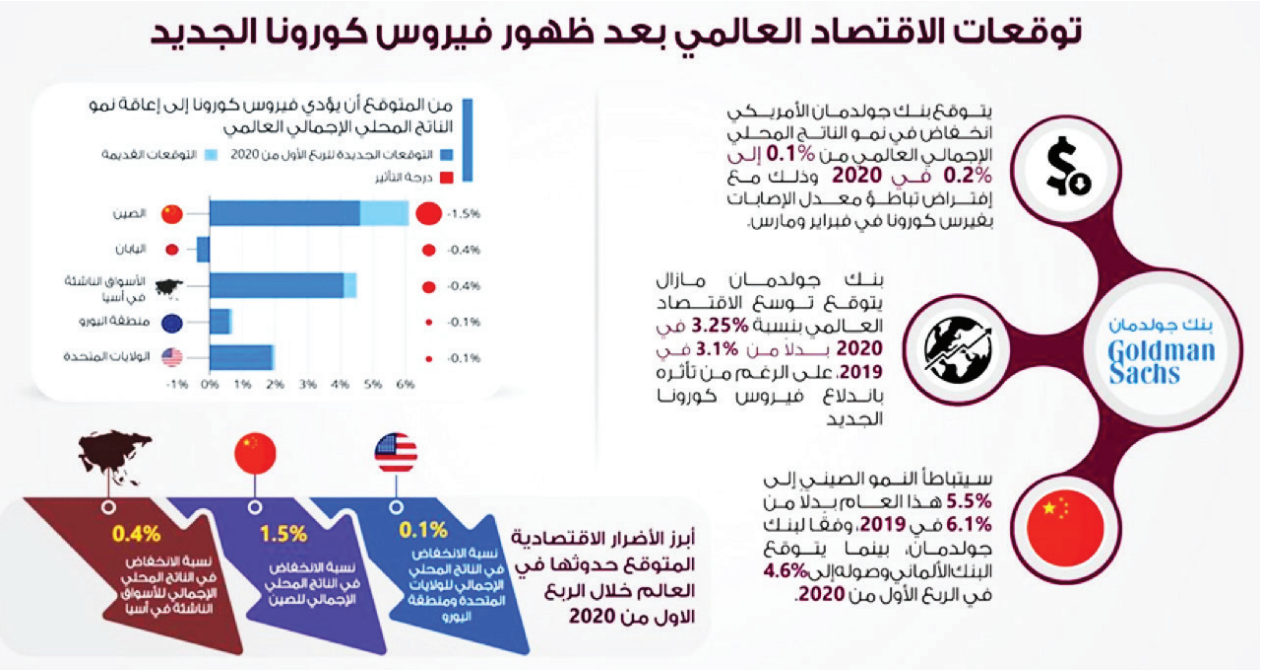

1 https://www.youm7.com/story/17/2/2020

2 المصدر: الآثار الاقتصادية لفايروس «كوفيد – ١٩» مارس 2020، غرفة تجارة وصناعة البحرين

النظام المصرفي

ليس بالضرورة أن يتسبب الفيروس الجديد بأزمة مالية مفاجئة، مثل أزمة عامي 2007 و2008. فالنظام المصرفي ليس مصدراً للمشكلة هذه المرة. وفي العديد من الاقتصادات الكبرى، خاصة الولايات المتحدة، تتم رسملة وإدارة البنوك بشكل أفضل. ونظام المدفوعات والتسويات، المركز العصبي للتمويل الذي يضمن عمل كل المكونات الأخرى بشكل أفضل، بات اليوم أقوى.

ولكن لن يكون من السهل إعادة تشغيل اقتصاد عالمي حديث مترابط بعد انتهاء التهديد الصحي الأولي. وسيبدأ التعافي عندما يستطيع مسؤولو الصحة أن يؤكدوا أنه تم احتواء الفيروس، وأن درجة الحصانة من المرض الذي يسببه قد ارتفعت. وفي الوقت الذي يضمن اللقاح الفعال كلا الهدفين، فمن المرجح أن يكون التعافي سريعاً، ولكن قد لا يكون فورياً. ولا بد أن تستغرق استعادة مستويات التوظيف، والجرد، وسلاسل التوريد العادية للشركات، وقتاً يمتد أسابيع، أو حتى أشهر، بعد حالة السكون التي قد تطول. ولن يكون تنفيذ ومواءمة السياسات الحكومية المصممة لجعل الاقتصاد العالمي يندفع مرة أخرى، سريعاً أيضاً، ويحتاج إلى مزيد من الوقت.

وتأتي هذه الإجراءات بالتزامن مع جهود أعلن عنها في المملكة المتحدة، واليابان، ومنطقة اليورو، وكندا وسويسرا.

العبور إلى السلامة

ما يدفع على التفاؤل هو أن الاستجابة الصحيحة من الحكومات والشركات والأفراد يمكن أن تحد من الانكماش الاقتصادي القادم، وتقصر مدته، وتسهم في انتعاش أكثر حدة، وأقوى، وأكثر استدامة. ولا بد أن تتضمن المرحلة الأولى من الاستجابة تدخلات حكومية هادفة، وفي الوقت المناسب، لحماية شرائح المجتمع الأكثر ضعفاً، ولحماية قطاعات الاقتصاد الحرجة (بدءاً بالرعاية الصحية، حيث يكون التقدم السريع هو المفتاح لإنشاء قطاع اقتصادي متين)، وضمان استمرار الأسواق المالية في العمل بشكل سليم.

من أمثلة الإجراءات المتوقعة

- مراجعات أساسية، ربما تقود لإعادة الاستثمارات والصناعات الاستراتيجية (الطبية) للدول الغربية.
- استثمارات إضافية في الصناعات الطبية والخدمات الطبية والاستثمار في البحوث
- إعادة النظر في النظام الإداري خاصة إدارة الكوارث، بالاستفادة من ملامح الإدارة الصينية في إدارة الكوارث الأمر الذي لم يكن ليخطر على بال الغربيين قبل الأزمة.
- توسعت كوريا في الإقراض لأغراض عمليات مؤسسات الأعمال وتقديم ضمانات على قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضررة. ومن شأن أجهزة التنظيم والرقابة على الأسواق المالية كذلك أن تشجع على تمديد آجال استحقاق القروض مؤقتا وعلى أساس إطار زمني محدد.
- قدمت كوريا دعما على الأجور لصغار التجار ورفعت إعانات الرعاية المنزلية والباحثين عن عمل.
- اتخذت إيطاليا إجراءات مختلفة منها تمديد المواعيد النهائية المحددة لسداد ضرائب الشركات في المجالات المتضررة ووسعت نطاق تغطية صندوق تكملة الأجور ليقدم دعما لدخل العمالة التي يتم تسريحها.
- ألغت الصين مساهمات الضمان الاجتماعي من مؤسسات الأعمال بصفة مؤقتة. وبالنسبة لمن تم تسريحهم، يمكن زيادة تأمينات البطالة مؤقتا، بتمديد فترتها، أو زيادة الإعانات، أو تخفيف شروط الأهلية للاستفادة منها. وفي حالة عدم إدراج الإجازات لأسباب مرضية أو عائلية ضمن المزايا الاعتيادية، ينبغي أن تنظر الحكومات في تمويلها والسماح للعاملين الذين يصابون بوعكة صحية أو لمن يتولوا رعايتهم المكوث في منازلهم دون خوف من فقدان وظائفهم أثناء فترة الوباء.
- أعلن المصرف المركزي الأوروبي، إطلاق برنامج بقيمة **750 مليار يورو** لشراء قروض عامة وخاصة، يسعى من خلالها للحدّ من التداعيات الاقتصادية لجائحة فيروس «كوفيد – 19» المستجدّ.
- أكد رئيس مجموعة البنك الدولي ديفيد مالباس، أن البنك سيسخر موارد تصل إلى **150 مليار دولار** على مدى الخمسة عشر شهراً المقبلة لمساعدة الدول النامية على محاربة جائحة فيروس «كوفيد – 19» والتعافي منها. ودعا الدول الدائنة في المجموعة، إلى السماح للبلدان الأشد فقراً بتعليق جميع مدفوعات الديون الثنائية بينما تحارب الفيروس.

6. «كوفيد – 19» يولّد فرص عمل وينعش أنشطة اقتصادية

أن انتشار فيروس كوفيد – 19 يتيح للشركات العاملة في أكثر من 20 نشاطاً زيادة حجم أعمالها ومبيعاتها، فضلاً عن زيادة معدلات التوظيف.

أهم الأمثلة للأنشطة المستفيدة من تغيير ظروف العمل التقليدية:

- الشركات المختصة في توفير حلول العمل عن بعد
- إنتاج الأدوية
- الاستثمار في البحث العلمي
- الدفع اللا تلامسي
- التعقيم والتطهير للمكاتب والمنازل
- التسوق الإلكتروني
- التأمين الطبي
- تنقية الهواء
- توفير وترشيد استهلاك المياه
- تجهيز المنزل لموقع للعمل
- إضافة إلى الحلول الوقائية في أماكن العمل
- منتجات الادخار
- حلول التصويت الإلكتروني والاجتماعات عن بعد
- حلول الأمن السيبراني
- إدارة العقارات
- منصات الأعمال لتحقيق التواصل بين الشركات والعملاء
- حلول الرعاية الصحية
- الحلول الخاصة بتوفير المعلومات في القطاع الطبي
- تسريع الفحوص الطبية
- التعليم عن بعد ومتطلباته
- توفير المنتجات الغذائية

توسع العالم الرقمي الذي سيشهد استثمارات لتطوير بيئة العمل والتعليم عن بعد والتي سوف تصبح إلزاماً في سياسة المخاطر والعمل وقت الأزمات وممكن غير الأزمات لرفع كفاءة العمل والترشيد، ويتعزز العالم الافتراضي في حياتنا ومجتمعنا.

مراجعة أنظمة السفر والتنقل، ستشهد الكثير من المراجعة، فكما أحداث سبتمبر 2001 الإرهابية غيرت النظام الأمني في المطارات واستخراج الفيز كذلك انتشار الفيروس ممكن أن يؤدي إلي التطور في آليات التفتيش في المطارات على ألا يكون محصوراً بالإطار الأمني فقط وأن يشمل صحة وسلامة المسافر.

تطور الصناعة الطبية والدوائية ويحدث تعديلاً ومرونة في أنظمتها الصارمة وبدرجات متفاوتة والذي ممكن ينتج عنه سرعة أكبر في ظهور الأدوية وتطورها.

زيادة الاهتمام بالتعليم في المهن الطبية وكل الكوادر الطبية المساعدة من حيث العدد ونوعية التعليم والتدريب على إدارة الكوارث الطبية.

زيادة الاهتمام بتطوير الاستثمار في البحث العلمي، وتطوير أساليب اعتماد الأدوية والعقاقير الطبية.

يعكس الإنتاج الإعلامي والتقنيات المالية والاتصالات نماذج الأنشطة الاقتصادية الواعدة لجهود التنويع الاقتصادي المتجدد في دول الخليج.

رفع القيود على تطبيقات المكالمات الصوتية عبر الإنترنت في الإمارات العربية المتحدة وعُمان قد يمهد الطريق لمزيد من التحرر التجاري في قطاعات الاتصالات الخليجية.

يمكن أن توفر المناطق الرقمية الحرة أو المدن التجارية الافتراضية، فرصاً لجلب الإيرادات من قاعدة عالمية من المستهلكين.

يمكن للصناعات التي تنتج قيمة رقمية وتقدم خدمات عن بُعد أن تكون بمثابة سياج وقائي ضد الأزمات المستقبلية التي تقيد تدفق الأشخاص والبضائع خارج الحدود الوطنية.

تبنّي التكنولوجيا، عبر توفير الأدوات، كأجهزة الكمبيوتر المحمولة والهواتف الذكية – والبرمجيات التي تتيح لهم العمل عن بُعد، فضلاً عن برامج وأنظمة الاتصال الصوتي عبر الإنترنت.

أرقام من الواقع الجديد

amazon

أمازون تعمل على تعيين 100,000 موظف في وظائف جديدة، وذلك للوفاء بالزيادة الهائلة في الطلب على خدماتها في ظل تفشي «كوفيد – 19» في الولايات المتحدة.

instacart

منصة إنستاكارت (المتخصصة في توصيل طلبات السوبر ماركت للمنازل) ستستعين بـ 300 ألف عامل توصيل إضافي بسبب رواج الخدمة في الظرف حالي بنسبة 150% على سنة.

خبرات مميزة للصين واستثنائية يمكن الاستفادة منها في المجالين الصحي والإلكتروني وخصوصاً العمل عن بعد.

الاستخدام الفعال لل Big Data في محاصرة الوباء من خلال متابعة المرضى و المخالطين و تتبع كل الاحتمالات لحصر المخالطين بشكل دقيق.

أرقام من الواقع الجديد

«كوفيد – 19» ينشّط العمل في قطاع التجارة الإلكترونية مع نمو الطلب الإلكتروني على السلع والمنتجات الاستهلاكية والغذائية الرئيسة في الإمارات بنسبة لا تقل عن 40% خلال الربع الثاني من العام الجاري، بالتزامن مع رغبة الكثير من المتسوقين في البقاء بعيداً عن مراكز الازدحام والتجمعات إلا في حالات الضرورة إلى حين الانتهاء من أزمة فيروس «كوفيد – 19».

دفعت المخاوف بشأن فيروس كوفيد – 19، الشركات للبحث عن حلول سريعة للعمل في ظل الأزمة المتعلقة بإدارة المخاطر، لمواصلة النمو واستمرارية الأعمال ونجاحها.

ونشطت العديد من شركات الاستشارات وتقنية المعلومات والإدارة، لتقديم استشارات لمساعدة قطاعات الأعمال المختلفة، لتيسير أعمالها على المدى القصير، للتغلب على الصعوبات التي واكبت الأعمال التي تسير وفق الأنظمة التقليدية.

أرقام من الواقع الجديد

زيادة الإقبال على المنصات الإلكترونية والتطبيقات الخاصة بخدماتهم، زيادة في الإقبال عليها تراوح بين 50 و60% من بداية شهر مارس/آذار حتى الفترة الأخيرة.

استهلاك البيانات يقفز بنسبة 33% و«يوتيوب» أكثر التطبيقات استهلاكاً للبيانات حسب هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات السعودية مع زيادة خدمات الاتصالات وزيادة في استخدام الإنترنت المتنقل والثابت في المملكة بعد تطبيق الإجراءات الاحترازية.

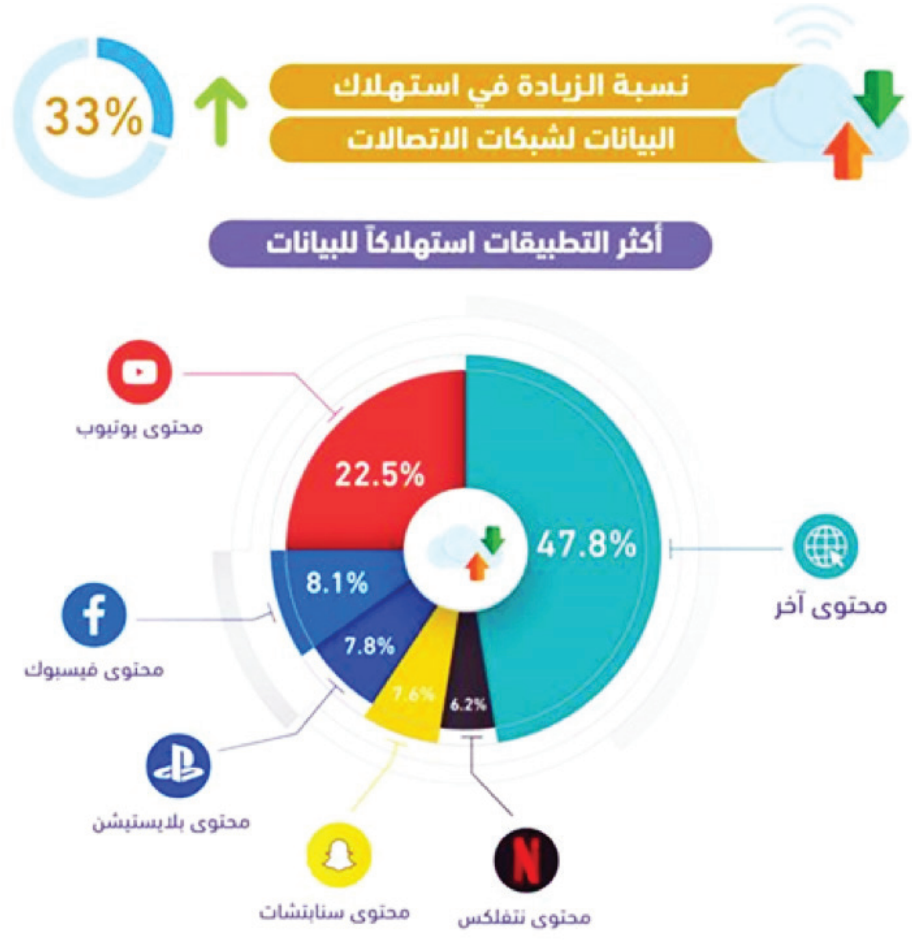

استهلاك البيانات يقفز بنسبة **33** ٪ خلال شهر مارس 2020

7. توقعات اقتصاد دولة الإمارات بعد نهاية الأزمة

أكدت «ستاندرد آند بورز جلوبال بلاتس العالمية» أن الإمارات، هي الدولة الخليجية الأفضل استعداداً لمواجهة تراجعات أسعار النفط والتداعيات الاقتصادية لانتشار فيروس «كوفيد – 19» المستجد، والتي تكلف مصدري النفط من الدول العربية 550 مليون دولار من صافي العائدات النفطية كل يوم [1].

وقالت المؤسسة في تقرير إن الإمارات تتمتع بواحد من أكثر الاقتصادات تنوعاً في مجلس التعاون وقد أدخلت أكبر حزمة تحفيز في المنطقة بقيمة **256 مليار درهم** (34 مليار دولار) وخفّضت أسعار الفائدة بما يتماشى مع تحركات الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي.

كما إن الإمارات تعد ثالث أكبر منتج للنفط في أوبك، وهي موطن لثالث أكبر صندوق للثروة السيادية في العالم، جهاز أبوظبي للاستثمار بأصول تقدر بـ**697 مليار دولار**، وفقاً لمعهد صندوق الثروة السيادية.

أشارت (اكسفورد إيكونوميكس) إلى أن الإمارات تبدو بشكل عام في وضع أفضل بكثير بالنظر إلى وجود احتياطيات أكبر ومن المرجح أن تحافظ على وتيرة الإنفاق.

وقال رئيس أبحاث واستراتيجيات الشرق الأوسط في بنك MUFG – أكبر بنك في اليابان ورابع أكبر بنك في العالم – في تقرير: إن ثروات الدولة واسعة النطاق التي تبلغ **1.4 تريليون دولار** (335% من الناتج المحلي الإجمالي) تدعم بشكل أساسي السلامة المالية والتي يمكن استخدامها للتعامل مع انخفاض أسعار النفط لفترة طويلة.

آخر تقييم لاقتصاد أبوظبي

أكدت «ستاندرد أند بورز» في 27 مارس 2020 أن التصنيف الائتماني السيادي لأبوظبي عند (AA / A-1 +) والحفاظ على النظرة المستقبلية المستقرة لهذا التصنيف. [2]

وكالة التصنيف الائتماني العالمية أشارت إلى أن وضع صافي الأصول في أبوظبي يتجاوز **250 %** من الناتج المحلي الإجمالي، التي تسهم بشكل كبير جنباً إلى جنب مع صناعة السياسة الاحترازية في تحصينها بشكل مطمئن من الانخفاض الحاد في أسعار النفط والصدمات الخارجية الأخرى وتوقعت أن تكون المصدات المالية للإمارة قوية.

وتعكس النظرة المستقبلية المستقرة توقعات «ستاندرد أند بورز» بأن الوضع المالي لإمارة أبوظبي سيبقى قوياً على مدى العامين المقبلين.

1 https://www.albayan.ae/economy/local-market/1.3814366-28-03-2020

2 https://www.albayan.ae/economy/local-market/1.3814364-28-03-2020

8. جهود غرفة أبوظبي لمساندة قطاع الأعمال

المزيد من المشاريع لدعم لقطاع الأعمال بعد إطلاق منصة غرفة أبوظبي لخدمة المتعاملين الرقمية

1 ـ تكملة تحديث بيانات قطاع الأعمال:

جهود مستمرة لتعزيز قواعد المعلومات عن قطاع الأعمال في شكل تحديث مستمر، يهدف لبناء الأنظمة والقدرات التي تمكّن الغرفة عبر قاعدة بيانات دقيقة من معرفة ما يجري في جميع الأوقات لدى أعضاء الغرفة وكل قطاع الأعمال، حتى يمكن المساعدة في اتخاذ قرارات ذكية على مستوى المنشآت أو لدى الجهات التنظيمية.

2 ـ التجارة الإلكترونية والشراكة الوطنية :

مساندة قطاع الأعمال للاستفادة من مميزات التجارة الإلكترونية، والوصول إلى:

- تكلفة أقل، أسواق أكثر.
- فرصة أفضل للتسويق وللصادرات.
- سيطرة محلية على السيولة والتحصيل.
- ضوابط خاصة بالمعاملات الإلكترونية.
- تشجيع تفعيل مبادرة ترخيص النشاط الإلكتروني، وكذلك الحد من الممارسات غير القانونية التي تتم من خلال حسابات تواصل اجتماعي ومواقع إلكترونية.

3 ـ الفعاليات الرقمية :

يمتد التيسير على عضوية الغرفة للاستفادة من الفعاليات والتدريب لرفع القدرات والتعرف على أفضل الممارسات من خلال تنفيذ الفعاليات رقمياً، مما يسهم في اختصار الوقت وتكاليف الحركة ويضمن أفضل تفاعل واستفادة من التدريب أو الفعاليات.

4 ـ تكملة التفعيل الرقمي للجان القطاعية ومجموعات العمل :

ظل تمثيل اللجان القطاعية المتخصصة ومجموعات العمل من أهم وسائل التواصل بين الغرفة والأعضاء خلال مسيرة تمثيل الغرفة لقطاع الأعمال، والاستفادة من التفاعل الرقمي الذي أثبت نجاحه الآن في كل المجالات سوف يجعل العودة القوية لنشاط ممثلي القطاع الخاص الذي تخطط له إدارة الغرفة الآن ممكناً وفاعلاً، خاصة في هذا التوقيت الذي تزداد فيه أهمية المساهمة المشتركة لإعادة توفيق أوضاع كل قطاع الأعمال وتوفير البيانات الدقيقة لتقييم مردود حزمة قرارات الدعم الحكومية.

5 ـ المساهمة الإيجابية والعملية لتفعيل القرارات الحكومية :

مساهمات متواصلة بالتنسيق مع بقية الدوائر الحكومية ذات الصلة في تعريف كل أفراد وشركات القطاع الخاص بالمميزات والحوافز الجديدة المقدمة من الحكومة.

6 ـ تبني التوظيف الهجين :

مساعدة مؤسسات القطاع الخاص للاستفادة من مميزات التوظيف الهجين الذي يجمع بين العمل من مواقع العمل التقليدية والعمل عن بُعد، حيث يتاح للموظف العمل عن بُعد في أيام (ساعات) معينة، لجعل المؤسسة تستفيد من فوائد النوعين من العمل، خاصة جانب الرقابة.

7 ـ تزايد فرص التسويق والتصدير وتكامل الأنشطة الاقتصادية :

دعم اكتمال البيانات النوعية عن الأنشطة الاقتصادية خاصة الصناعات التحويلية وعمليات الصادر، مع بيانات الأسواق المستهدفة لتوفير أفضل الفرص لاستخدام الرقمنة والبيانات الكبيرة وصولاً إلى الأسواق العالمية.